

وزارة الداخلية

قرار رقم ١٦٦٣٠ لسنة ٢٠٠٣

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون؛
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ بـإلغاء القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠
 بإنشاء محاكم أمن الدولة، وتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية؛
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ - تلغى عقوبة الأشغال الشاقة، أينما وردت بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١،
الخاص باللائحة الداخلية للسجون، ويستعاض عنها بعقوبة «السجن المؤبد» إذا كانت مؤبدة،
وبعقوبة «السجن المشدد» إذا كانت مؤقتة.

مادة ٢ - تنفذ عقوبتي السجن المؤبد، والسجن المشدد، في أحد السجون المخصصة لذلك
قانوناً، وتشغيل المحكوم عليهم بها في الأعمال التي تحدد لذلك مدة حياة المحكوم عليه
في عقوبة السجن المؤبد، أو للمدة المحكوم بها عليه في السجن المشدد.

مادة ٣ - إذا تنوّعت العقوبات السالبة للحرية، وتعددت، وجب تنفيذها
على الترتيب التالي:

أولاً - السجن المؤبد.

ثانياً - السجن المشدد.

ثالثاً - السجن.

رابعاً - الحبس مع الشغل.

خامساً - الحبس البسيط.

مادة ٤ - ترتب كافة الآثار القانونية الناجمة عن الإلغاء الوارد بنص المادة الأولى.

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

تحريراً في ٢٠٠٣/٨/١٢

وزير الداخلية

حبيب القادري